

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة.....	٧
الفصل التمهيدي: المقصود بالتعاقد عبر الإنترنت والقيود الواردة عليه	١٦
المبحث الأول : مصطلح التعاقد عبر الإنترنت	١٨
المطلب الأول : التمييز بين مصطلح التعاقد عبر الإنترنت ومصطلح العقد الإلكتروني	١٨
المطلب الثاني: التمييز بين مصطلح التعاقد عبر الإنترنت ومصطلح التجارة الإلكترونية	٢٠
المطلب الثالث: التمييز بين مصطلح التعاقد عبر الإنترنت ومصطلح العقد الرقمي	٢٧
المبحث الثاني : صور التعاقد عبر الإنترنت	٢٩
المطلب الأول : العقود التجارية وعقود المستهلك	٣٠
المطلب الثاني : العقد الافتراضي والعقد على الخط.....	٣٢
المطلب الثالث: تقسيم العقود من حيث طريقة إبرامها	٣٣
المبحث الثالث :- التمييز بين التعاقد عبر الإنترنت والتعاقد عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.....	٣٧
المطلب الأول : التمييز بين التعاقد عبر الإنترنت والتعاقد بالهاتف	٣٨
المطلب الثاني : التمييز بين التعاقد عبر الإنترنت والتعاقد بواسطة التلفزيون	٤١
المطلب الثالث: التمييز بين التعاقد عبر الإنترنت والتعاقد عن طريق التلكس	٤٣

الصفحة	الموضوع
٤٥	المطلب الرابع : التمييز بين التعاقد عبر الإنترنت والتعاقد عن طريق الفاكس
٤٧	المطلب الخامس : التمييز بين التعاقد عبر الإنترنت والتعاقد عن طريق المينيتل
٤٩	المبحث الرابع : القيود الواردة التعاقد عبر الإنترنت من حيث المحل
٥١	المطلب الأول : القيود الواردة على تداول الأدوية
٥٤	المطلب الثاني : القيود الواردة على تداول منتجات التبغ
٥٦	المطلب الثالث: القيود الواردة على تداول المشروبات الكحولية
٥٨	المطلب الرابع : القيود الواردة على تداول الأسلحة النارية
٦٢	القسم الأول: انعقاد العقد عبر الإنترنت
٦٤	الباب الأول : ركن التراضي في التعاقد عبر الإنترنت
٦٦	الفصل الأول : التعبير عن الإرادة في التعاقد عبر الإنترنت المبحث الأول : مظاهر التعبير عن الإرادة في التعاقد عبر الإنترنت
٧٠	المطلب الأول : مظاهر التعبير عن الإرادة في التعاقد من خلال الموقع الإلكتروني
٧٦	المطلب الثاني : مظاهر التعبير عن الإرادة في التعاقد من خلال البريد الإلكتروني
٧٩	المطلب الثالث: مظاهر التعبير عن الإرادة في التعاقد عن طريق التفاعل المباشر عبر الإنترنت
٨٠	المطلب الرابع : مظاهر التعبير عن الإرادة في التعاقد بالمزاد الإلكتروني
٨٢	المبحث الثاني : التعبير عن الإرادة بواسطة برنامج الحاسوب
٨٤	المطلب الأول : عرض الإشكالية القانونية

الفرع الأول : دور برنامج الحاسوب في التعاقد من خلال الموقع الإلكتروني	٨٥
الفرع الثاني : دور برنامج الحاسوب في التعاقد بالمزاد الإلكتروني	٨٩
المطلب الثاني : وضع الحلول القانونية	٩٢
المبحث الثالث : الاختلاف بين الإرادة الباطنة والتعبير عن الإرادة عبر الإنترنت	١٠١
المطلب الأول : مشكلة اختلاف الإرادتين في القواعد العامة	١٠٣
المطلب الثاني : مشكلة اختلاف الإرادتين في التعاقد عبر الإنترنت	١١٠
الفصل الثاني : توافق الإرادتين في التعاقد عبر الإنترنت	١٢٣
المبحث الأول : المرحلة التمهيدية للتعاقد عبر الإنترنت	١٢٧
المطلب الأول : الدعوة إلى التعاقد عبر الإنترنت	١٢٨
المطلب الثاني : التفاوض على العقد عبر الإنترنت	١٣٣
المبحث الثاني : الإيجاب في التعاقد عبر الإنترنت	١٣٧
المطلب الأول : صور الإيجاب في التعاقد عبر الإنترنت	١٣٩
المطلب الثاني : التنظيم القانوني في الإيجاب في التعاقد عبر الإنترنت	١٤٣
الفرع الأول : التزام المتعاقد بالإيجاب الإلكتروني	١٤٤
الفرع الثاني : البيانات الواجب توافرها في الإيجاب الإلكتروني	١٥٣
المطلب الثالث : القوة الملزمة للإيجاب في التعاقد عبر الإنترنت	١٦٣
الفرع الأول : التعاقد من خلال التفاعل المباشر	١٦٤
الفرع الثاني : التعاقد بالمزاد الإلكتروني	١٦٦
الفرع الثالث : التعاقد من خلال موقع الإنترنت	١٦٧
الفرع الرابع : التعاقد من خلال البريد الإلكتروني	١٦٩
المبحث الثالث : القبول في التعاقد عبر الإنترنت	١٧٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : صور القبول في التعاقد عبر الإنترنت	١٧٥
المطلب الثاني : شروط القبول في التعاقد عبر الإنترنت	١٨٣
الفرع الأول : مطابقة القبول للإيجاب	١٨٤
الفرع الثاني : صدور القبول والإيجاب قائم	١٨٩
المطلب الثالث: مدى إمكانية إضفاء صفة الإذعان علي عقود الويب	١٩١
المبحث الرابع : الإقرار بالاستلام	١٩٧
المبحث الخامس: زمان ومكان إبرام العقد عبر الإنترنت	٢٠٤
المطلب الأول : وقت انعقاد العقد عبر الإنترنت	٢٠٥
الفرع الأول : وقت انعقاد العقد عبر الإنترنت في القانون المصري	٢٠٨
الفرع الثاني : وقت انعقاد العقد عبر الإنترنت في القانون الفرنسي	٢١١
المطلب الثاني : مكان انعقاد العقد عبر الإنترنت	٢١٤
الفرع الأول : مكان إبرام العقد عبر الإنترنت في القانون المصري	٢١٦
الفرع الثاني : مكان انعقاد العقد عبر الإنترنت في القانون الفرنسي	٢١٨
المبحث السادس : إبرام العقود الشكلية عبر الإنترنت	٢٢٢
المطلب الأول : إبرام العقود الشكلية عبر الإنترنت في القانون لفرنسي	٢٢٣
المطلب الثاني : إبرام العقود الشكلية عبر الإنترنت في القانون المصري	٢٢٨
الباب الثاني : حماية رضاء المستهلك في التعاقد عبر الإنترنت	٢٣٣
الفصل الأول : المقصود بالمستهلك وبالتعاقد عن بعد	٢٣٨
المبحث الأول: المقصود بالتعاقد عن بعد	٢٤٠
المطلب الأول : تعريف التعاقد عن بعد	٢٤١
المطلب الثاني : مدى اعتبار التعاقد عبر الإنترنت تعاقد عن بعد	٢٤٥

الموضوع

الصفحة	
٢٤٨	المبحث الثاني : المقصود بالمستهلك
٢٤٩	المطلب الأول : المفهوم الضيق لفكرة المستهلك
٢٥٧	المطلب الثاني : المفهوم الواسع لفكرة المستهلك
٢٦٣	المطلب الثالث: مفهوم المستهلك في التعاقد عبر الإنترنت
٢٦٧	الفصل الثاني : الالتزام بالتبصير المستهلك
٢٦٩	المبحث الأول: الالتزام بالتبصير السابق علي إبرام العقد
٢٧٠	المطلب الأول : مضمون الالتزام بالتبصير السابق علي إبرام العقد
٢٧١	الفرع الأول : المعلومات الواردة في قانون الاستهلاك
٢٨٣	الفرع الثاني : المعلومات الواردة في قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي
٢٨٧	المطلب الثاني : كيفية تنفيذ الالتزام بالتبصير السابق علي إبرام العقد
٢٨٨	الفرع الأول : وقت الإدلاء بالمعلومات
٢٨٩	الفرع الثاني : طريقة الإدلاء بالمعلومات
	المطلب الثالث: جزاء مخالفة الالتزام بالتبصير السابق علي إبرام العقد
٢٩٥	الفرع الأول : الجزاء المدني
٢٩٦	الفرع الثاني : الجزاء الجنائي
٢٩٨	المبحث الثاني : الالتزام بالتبصير اللاحق لإبرام العقد
٣٠١	المطلب الأول : مضمون الالتزام بالتبصير اللاحق لإبرام العقد
٣٠٢	الفرع الأول : المعلومات الواجب تأكيدها
٣٠٥	الفرع الثاني : المعلومات الواجب الإدلاء بها
٣٠٧	الفرع الثالث : الاستثناءات علي الالتزام بالتبصير اللاحق لإبرام العقد
٣٠٩	المطلب الثاني : كيفية تنفيذ الالتزام بالتبصير اللاحق لإبرام العقد
٣١٠	الفرع الأول : وقت الإدلاء بالمعلومات

الموضوع	الصفحة
الفرع الثاني : طريقة الإدلاء بالمعلومات	٣١١
المطلب الثالث: الجزاء المترتب على مخالفة الالتزام بالتبصير اللاحق	
لإبرام العقد عبر الإنترنت	٣١٣
الفرع الأول : الجزاء المدني	٣١٤
الفرع الثاني : الجزاء الجنائي	٣١٦
الفصل الثالث : حق المستهلك في العدول عن العقد	٣١٨
المبحث الأول : ماهية الحق في العدول عن العقد	٣٢١
المبحث الثاني : نطاق الحق في العدول عن العقد	٣٢٣
المبحث الثالث : مهلة ممارسة الحق في العدول عن العقد	٣٢٢
المطلب الأول : المدة التي يتعين خلالها ممارسة الحق في العدول	٣٣٣
المطلب الثاني : بدء سريان مهلة العدول وانتهائها	٣٣٥
المبحث الرابع : كيفية ممارسة الحق في العدول	٣٣٧
المبحث الخامس : آثار الحق في العدول عن العقد	٣٣٩
المطلب الأول : آثار ثبوت الحق في العدول عن العقد	٣٤٠
المطلب الثاني : آثار ممارسة الحق في العدول عن العقد	٣٤١
الفرع الأول : آثار ممارسة الحق في العدول عن العقد بالنسبة	
للمستهلك	٣٤٢
الفرع الثاني : آثار ممارسة الحق في العدول بالنسبة للمهني	٣٤٤
القسم الثاني : إثبات التعاقد عبر الإنترنت	٣٤٩
الباب الأول : التوقيع الإلكتروني	٣٥٣
الفصل الأول : المقصود بالتوقيع بصفة عامة	٣٥٥
المبحث الأول : تعريف التوقيع	٣٥٦
المبحث الثاني : صور التوقيع	٣٦١

المطلب الأول : التوقيع بالإمضاء	٣٦٢
المطلب الثاني : التوقيع بالختم	٣٦٣
المطلب الثالث : التوقيع ببصمة الإصبع	٣٦٥
المبحث الثالث : شروط التوقيع	٣٦٧
المطلب الأول : أن يكون التوقيع شخصيا	٣٦٨
المطلب الثاني : أن يترك التوقيع أثرا مقروءا ومرئيا	٣٧٠
المطلب الثالث : أن يكون التوقيع مباشرا	٣٧١
المبحث الرابع : وظائف التوقيع	٣٧٣
المطلب الأول : تحديد هوية الموقع	٣٧٤
المطلب الثاني : التعبير عن رضا الموقع بالالتزام بمضمون المحرر	٣٧٥
الفصل الثاني : المقصود بالتوقيع الإلكتروني وجهة التصديق الإلكتروني	٣٧٧
المبحث الأول : تعريف التوقيع الإلكتروني	٣٧٩
المطلب الأول : التعريفات الفقهية للتوقيع الإلكتروني	٣٨٠
المطلب الثاني : التعريفات التشريعية للتوقيع الإلكتروني	٣٨٤
المبحث الثاني : صور التوقيع الإلكتروني	٣٨٨
المطلب الأول : التوقيع الكودي	٣٩١
المطلب الثاني : التوقيع الخطي ذو الصيغة الرقمية	٣٩٤
المطلب الثالث : التوقيع بالقلم الإلكتروني	٣٩٦
المطلب الرابع : التوقيع البيومتری	٣٩٨
المطلب الخامس : التوقيع الرقمي	٤٠٠
المبحث الثالث : جهة التصديق الإلكتروني	٤٠٨
المطلب الأول : المقصود بجهة التصديق الإلكتروني	٤١٠

الموضوع	الصفحة
الفرع الأول : تعريف جهة التصديق الإلكتروني	٤١١
الفرع الثاني : وظيفة جهة التصديق الإلكتروني	٤١٤
المطلب الثاني : إنشاء جهة التصديق الإلكتروني	٤١٦
الفرع الأول : المتطلبات الواجب توافرها في جهة التصديق الإلكتروني	٤١٩
الفرع الثاني : اعتماد جهة التصديق والترخيص لها	٤٢٤
المطلب الثالث : الرقابة علي جهة التصديق	٤٢٩
الفرع الأول : رقابة جهة التصديق في القانون المصري	٤٣٠
الفرع الثاني : رقابة جهة التصديق في القانون الفرنسي	٤٣٢
المطلب الرابع : مسئولية جهة التصديق الإلكتروني	٤٣٤
الفرع الأول : مسئولية جهة التصديق في التوجيه الأوروبي	٤٣٦
الفرع الثاني : مسئولية جهة التصديق في القانون الفرنسي	٤٣٩
الفرع الثالث : مسئولية جهة التصديق في القانون المصري	٤٤١
الفرع الرابع : إعفاء جهة التصديق من المسئولية	٤٤٣
الفصل الثالث : حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات	٤٤٦
المبحث الأول : المخاطر التي تحيط بالتوقيع الإلكتروني	٤٤٧
المطلب الأول : المخاطر غير العمدية	٤٤٩
المطلب الثاني : المخاطر العمدية	٤٥١
المبحث الثاني : الشروط الواجب توافرها في التوقيع الإلكتروني	٤٥٤
المطلب الأول : التوقيع الإلكتروني الآمن	٤٥٧
الفرع الأول : التوقيع الإلكتروني الخاص بالموقع	٤٥٨
الفرع الثاني : سيطرة الموقع علي وسائل إنشاء التوقيع الإلكتروني	٤٦٠
الفرع الثالث : ارتباط التوقيع الإلكتروني بالمحرر الموقع	٤٦٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني : أداة إنشاء توقيع إلكتروني آمنة	٤٦٨
المطلب الثالث : شهادة التصديق المعتمدة	٤٧٣
الفرع الأول : تعريف شهادة التصديق	٤٧٥
الفرع الثاني : البيانات الواجب توافرها في شهادة التصديق	٤٧٨
المبحث الثالث : الآثار القانونية للتوقيع الإلكتروني	٤٨٠
المطلب الأول : الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني الموثوق به	٤٨٣
المطلب الثاني : الأثر القانوني للتوقيع الإلكتروني غير الموثوق به	٤٨٧
الباب الثاني : المحرر الإلكتروني	٤٩٣
الفصل الأول : فكرة المحرر	٤٩٥
المبحث الأول : عناصر المحرر	٤٩٨
المطلب الأول : الكتابة	٥٠٠
المطلب الثاني : الدعامة	٥٠٧
المطلب الثالث : تداول المحرر	٥١٤
المبحث الثاني : خصائص المحرر	٥١٨
المطلب الأول : قابلية المحرر للقراءة والإدراك	٥١٩
المطلب الثاني : دوام المحرر	٥٢٢
المطلب الثالث : ثبات مضمون المحرر	٥٢٥
الفصل الثاني : حجية المحرر الإلكتروني في الإثبات	٥٢٨
المبحث الأول : الشروط الواجب توافرها في المحرر الإلكتروني حتى يتمتع بالحجية	٥٢٩
المطلب الأول : تحديد هوية مصدر المحرر	٥٣١
المطلب الثاني : إنشاء المحرر بطريقة تضمن سلامته	٥٣٤
المطلب الثالث : حفظ المحرر	٥٤١

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني : القوة الثبوتية للمحرر الإلكتروني	٥٤٩
المطلب الأول : القوة الثبوتية للمحرر الإلكتروني العرفي	٥٥٠
المطلب الثاني : القوة الثبوتية للمحرر الإلكتروني الرسمي	٥٦٣
الفصل الثالث : الاستثناءات علي تطلب الدليل الكتابي والتنازع بين	
المحركات	٥٧٥
المبحث الأول : الاستثناءات علي تطلب الدليل الكتابي الإلكتروني	٥٧٧
المطلب الأول : مبدأ الثبوت بالكتابة	٥٧٨
المطلب الثاني : المانع المادي من الحصول علي دليل كتابي	٥٨٨
المطلب الثالث : فقد الدليل الكتابي لسبب أجنبي	٥٩٦
المبحث الثاني : التنازع بين المحرر الورقي والمحرر الإلكتروني	٦٠٠
المطلب الأول : وجود نص أو اتفاق ينظم تنازع المحررات	٦٠٢
الفرع الأول : وجود نص ينظم تنازع المحررات	٦٠٣
الفرع الثاني : وجود اتفاق ينظم تنازع المحررات	٦٠٤
المطلب الثاني : عدم وجود نص أو اتفاق يحكم تنازع المحررات	٦٠٨
الخاتمة	٦١٤
قائمة المراجع	٦٢٥
قائمة المختصرات	٦٦٦
الفهرس	٦٦٧